



لذلك المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ العاشر من شهر يونيو ٢٠٠٩/١/٢٥ ببرلمانية
القاضي السيد محدث الحسرو وحضور كل من العادة القضاة فاروق العباس و
جعفر ناصر حسين واثرم طه محمد واقرم احمد بايان و محمد صالح
النقشاني وعبد صلاح التميمي ويعقوب شتيتو قى ثور كيس وحسين ابو
الحسن العذريين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:
السيد اوزير الداخلية/إضافة لوظيفته رئيس المرفق المظفى مدير حسن
السيد عليها / سلوى محمد حمزة

الإشعار:

بدعت الدعية (السيد عليها) لدى محكمة القضاء الإداري أنها تتطلب منع
أولئك القاصرين لحمد وعمر وعبد الله أولاده حسين محمد يوسف عبد الفتاح
الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وبتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢ قدمت طلباً
إلى مدير شؤون الجنسية/إضافة لوظيفته لرفض منح أولئك القاصرين الجنسية
العراقية وقد رفض الطلب ونطلقت بنفس التاريخ ولاتمت هذه الدعوى بتاريخ
٢٠٠٩/١٠/١٩ ونتيجة المرافعة فيها قررت المحكمة
بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٠ وبعد اضماره ٣٨٢ إقحام اداري/٢٠٠٩ الحكم برقلام
الدعى عليه/إضافة لوظيفته بمنع القاصرين الجنسية العراقية تبعاً لجنسية
والذئم العراقي مع تحمله المسؤولية ، طعن السيد علىه/إضافة لوظيفته بالحكم
المذكور بالتحدة التمييزية العازمة ٢٠٠٩/١٢/٤ طالباً نقضه وللاسباب
المبينة فيها .

القرار:

لدى التأمل والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن مقدم ضمن
العدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدي حلف النظر على الحكم العزيز وجد أنه



مكتب علاء الدين

داد كاي بالائي ثيتبياده

صحيح وموافق للقانون ذلك لأن المدعية مطلو محمد حمزة عراقية الجنسية وتحمل شهادة الجنسية العراقية المعرفة ٨٠٦٨ الصادرة من جنسية بغداد في ١٩٧٨/٢/١٦ ومتزوجة من غسان محمد يوسف عبد الفتاح وهو فلسطيني ولها منه اولادها الفايزون احمد وعمر وعبد الله اولاد غسان محمد يوسف . وحيث أن اولاده العولودون من اب غير عراقي وأم عراقية يعترون عراقيين بحكم القانون وتمنع لهم الجنسية العراقية حماً بمصرف النظر عن جنسية الوالد الآخر لها كان او اما تطبيقاً لحكم المادة (١٨/ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وال المادة (٣٢) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ لذلك يعتبر اولاد (احمد وعمر وعبد الله اولاد غسان محمد يوسف) العولودون من لم عراقية هي مطلو محمد حمزة وقد ولدوا عراقيين بحكم القانون ومن حق والديهم المدعية طلب منحهم الجنسية العراقية وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها . اما الاعتراضات التمييزية فإنها غير واردة ولا سند لها من القانون . وعلىه قرار تصديق الحكم العلوي ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل العلوي رسم التمييز

وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٦/٢٥ م

الرئيس

محدث المصورة

العضو

فاروق محمد الصافي

العضو

جعفر تاصر حسين

العضو

أكرم هله محمد

العضو

الكرم احمد ياهيا

العضو

محمد صالح النتشيني

العضو

ميسائيل شمعون فرن كوركيس

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

حسين أبو السنن